تعدد الأوجه في التحليل النحوي

محمود حسن الجاسم(*)

المقدمـــة:

شاع مصطلح «التحليل النحوي» في جل الدراسات اللغوية الحديثة، حتى إننا لا نكاد نقف على بحث يتميز بطابع العصر، إلا واجهنا به في سياق أو أكثر، ويلحظ المتتبع أنه يرد بمفاهيم متقاربة، وأن موضوعه عند جل الباحثين هو النظام التركيبي، وإذا كنا نريد به دراسة النظام التركيبي للغتنا وفقاً لمنهج أسلافنا، فإن تعدد الأوجه في تحليل أحد العناصر التركيبية أمر شائع مألوف في درسنا النحوي، فمن يتأمل في كتب النحو، أو كتب إعراب القرآن أو مؤلفات التفسير ذات الطابع اللغوي تواجهه عبارات، مثل: ويجوز فيه كذا وكذا، والأرجح ما ذهب إليه فلان، وهذا الوجه مرفوض؛ ويضعفه أنه مخالف للمطرد، والأقوى كذا، والوجه الأول يفسد المعنى، وما قاله فلان هو الظاهر، إلخ... ومن ثم ألفنا أساليب الجواز عند النحاة، كما ألفنا الخلاف بينهم، في أثناء التحليل والحكم على عنصر ما بأنه كذا، فكثر الترجيح والتضعيف والرفض في حوارهم.

(*) أكاديمي سوري.

وربما استصعب المرء دراسة مثل هذه الظاهرة، ولاسيما أنه لم يعثر على جهود متميزة تنير له الطريق في هذا الميدان، فعندما يتأمل في تعدد الأوجه تسترعي انتباهه أمور كثيرة، من أهمها: طبيعة هذا التعدد، من حيث البساطة والتعقيد في تحليل عنصر ما، ومن حيث تأثره بأحكام القيمة التي يصدرها النحاة تجاهه، إضافة إلى علاقته بمستويات الدرس اللغوي الأخرى، وبالصورة التركيبية للعبارة، لذلك لابد من أن نستعرض، ونناقش بعض القضايا، فنقف عند كلمة «تحليل»، لنتبين ما المقصود بها؟ وكيف تضافرت مع كلمة «نحو»، فشكلت مصطلحاً معيناً؟ وبعدما نوضح المفهوم المقصود به ننتقل إلى مناقشة تعدد الأوجه في التحليل النحوي، لنتوصل إلى تحديد معين للمراد به، وذلك بعد عرض التباين بينه وبين تعدد الصور التركيبية للعبارة، ثم ينتقل الحديث إلى عرض التجليات المتنوعة له، لنرى علاقته بالقواعد النحوية، في أثناء تجريدها، وفي أثناء القياس عليها، ولنتعرف مظاهره المختلفة في عناصر النظام التركيبي، من حيث المعنى وعلاقة التأثر والتأثير، ومن حيث البساطة والتعقيد، كذلك من حيث علاقة المستوى التركيبي بغيره، ثم ننظر إليه بحسب حكم القيمة، الذي يطلقه الدارسون عليه، عندما يجدونه في تحليل ظاهرة ما، كما نبين المواضع التي يرد فيها وطبيعتها، ثم ننتهي أخيراً بما تمكنا من الوصول إليه.

العـــرض:

يرتبط المفهوم الذي يقوم عليه البحث بمعرفة الدلالة المقصودة بـ «التحليل النحوي»، الذي ينبني عليه تعدد الأوجه، مما يقودنا إلى أن نستعرض كلمة «تحليل»، ونرى كيفية تضافرها مع كلمة «نحو»، لتصبح مصطلحاً معروفاً في الدرس اللغوي، ثم ننتقل إلى مناقشة تعدد الأوجه في التحليل النحوي.

تعود كلمة «تحليل»[1] التي هي مصدر «حلّل» إلى الفعل الثلاثي «حلّ»، ويذكر صاحب «مقاييس اللغة» أن أصل «حلّ» هو فتح الشيء لا يشذ عنه شيء،

ومنه حللت العقدة، وحلّ المسافر: نزل، لأنه يحل ما شد وعقد، و«الحلال» الذي ضد الحرام كأنه من حللت الشيء، إذا أبحته وأوسعت الأمر فيه[2].

ثم تطورت الدلالة بالتوسع، حتى لكل شيء لم يبالَغ فيه: «تحليل»[3]، وكأن الحكم بصحة الأمر وقبوله أصبح من دلالات الكلمة.

وتتطور الدلالة بالنقل في مجال الكيمياء، لتعني تذويب المادة المدروسة، إذ يشير صاحب «مفاتيح العلوم» إلى أن التحليل هو «أن تجعل المنعقدات مثل الماء»[4].

غير أن الدلالة الشائعة في العصر الحديث - وهي إرجاع الأمر إلى عناصره المكونة له - تبدو غير موجودة في المعاجم القديمة[5]، ويُظن أنها جاءت بعدما أُشربت كلمة «تحليل» دلالة الكلمة الأجنبية (F) "ANALYSIS" (E) "ANALYSE"(F) التي تدل على منهج عام يراد به تقسيم الكل إلى أجزائه المكونة له[7].

ومن ثم أصبحنا نقرأ كلمة «تحليل» بهذا المعنى، فتشكل مع كلمة أخرى مصطلحاً معيناً في مجال ما، إذ يقال مثلاً: تحليل الدم، والتحليل الرياضي، والتحليل الطبيعي، والتحليل النقدي، والتحليل في الأدب، وتحليل النص، والتحليل النحوي... إلخ[8].

وإذا ما تتبعنا المؤلفات التي ورد فيها مصطلح «التحليل النحوي» وجدناها جميعاً تنتمي إلى عصرنا الحديث، وأن جل أصحابها يطلقون المصطلح المذكور على قضايا النظام التركيبي[9]، ومن النادر أن تجد من وسع المفهوم وجعله يشمل التحليل الصرفي مع النحوي[10]، ولعل الفهم الأخير لا يصح لغير سبب، وقد نوقشت تلك الأسباب في دراسة قام بها أحد الباحثين يمكن الرجوع إليها[11]، ومن ثم نقول: إذا كان موضوع التحليل النحوي، النظام التركيبي، فإن

حدوده ينبغي أن تقتصر على هذا النظام، وما يؤثر فيه من قضايا لغوية أو غير لغوية، أما ما يتعلق باللفظ في حال إفراده، وعزله عن التركيب فينبغي ألا يدخل ضمن المصطلح، مما يجعلنا نستبعد الدرس الصوتي والصرفي والدلالي.

ويبدو أن كيفية التناول في التحليل النحوي، تتم بتفكيك مكونات ذلك النظام، لمعرفة عناصره التي يتشكل منها، بأن تُحدَّد، وتُبيَّن معانيها، وخصائصها، وطبيعة انتظامها، وعلاقة بعضها ببعض، وما يتصل بها من قضايا غير لغوية، مثل معطيات المقام، ومما تقدم نستنتج أن أي دراسة تمس التركيب وتفككه تدخل ضمن دلالة المصطلح، بحسب تحديدنا له، وهذا ينطبق على ما تحتويه الجهود النحوية القديمة، وما قدمته جل الدراسات اللغوية الحديثة، وإن اختلفت المناهج.

وإذا كان التحليل النحوي هو تجزئة النظام التركيبي، لمعرفة عناصره التي يتشكل منها - فإن تعدد الأوجه فيه هو تعدد الأحكام، في تفسير أمر ما، مما يتناوله التحليل النحوي، وذلك في عبارة محددة، ترد بصورة تركيبية معينة.

وقبل أن نناقش طبيعة التعدد، يحسن بنا أن نوضّح الفرق، بينه وبين تعدد، أو تنوع، الصور التركيبية لعبارة ما، ذلك أن بين الأمرين فرقاً ملحوظاً، فقد تختلف قراءة العبارة، فترد بأكثر من صورة تركيبية، كأن تتغير العلامة الإعرابية، أو يتقدم لفظ على آخر، أو يزاد لفظ... إلخ، وهو ما نراه واضحاً في اختلاف القراءات القرآنية، واختلاف الرواية في بعض الأبيات الشعرية، خذ مثلاً تعدد القراءة في قوله تعالى: ﴿ومن يهاجر في سبيل الله يجد في الأرض مراغَماً كثيراً وسَعة ومن يخرج من بيته مهاجراً إلى الله ورسوله ثم يُدركه الموت فقد وقع أجره على الله وكان الله غفوراً رحيماً﴾[12]. قُرئت الآية برفع الفعل «يُدركه»[13]، فأصبح أمامنا قراءتان: الأولى بالجزم، والثانية بالرفع، ومن ثم يحدث أوجه التحليل النحوي في بعض الصور التركيبية، المتنوعة التي تعكس اختلاف

القـراءة، أو يقع فـي كلٍّ منهـا، أو لا يقع إطلاقـاً، فـفي القـراءة الأولى، التـي هي قراءة الجـمـهـور، هناك وجـه واحد، يقـتضـيـه التـحليل النحـوي لـ «يدركـه»، أمـا بحسب القراءة الثانية فـهناك تعدد في التحليل، فقد وجهت بالـعطف على التوهم، بتقدير مبتدأ قبل يدركه، كما وجهت بأن تكون حركة الكاف منقولة من الهاء التي بعدها، وكأن القارئ أراد أن يقف على الكلمة فنقل الحركة[14].

وإذا كنا نقصد بالنحو النظام التركيبي للعبارة، فإن تعدد أوجه التحليل، غالباً يعكس أوجهاً نحوية متعددة، للعبارة التي ترد بصورة تركيبية معينة، أي: يجسد جملة من الاحتمالات المتنوعة للنظام التركيبي، التي تحتمها العبارة، وفقاً لتعدد أوجه التحليل، ففي المثال السابق بحسب القراءة الأولى هناك وجه نحوي واحد، والمقصود: نظام تركيبي معين، وبحسب القراءة الثانية هناك وجهان نحويان، تحتملهما العبارة، وتم التوصل إليهما بالتحليل النحوي، وبين أوجه التحليل النحوي، فإن هذه الأخيرة ربما تعددت في عبارة ما، من غير أن تتعدد الأوجه النحوية، خذ مثلاً تفسير رافع المبتدأ، في الجملة الاسمية المجردة من النواسخ، إذ فُسِّر بأنه الابتداء، كما فُسِّر بأنه الخبر[15]، وبذلك تعددت أوجه التحليل النحوي، لكن نحو العبارة، أو نظامها التركيبي بقي واحداً لم يتنوع.

أما صلة تعدد الأوجه بالقواعد، فإنه يحدث في أثناء تجريدها، وفي أثناء القياس عليها، ويظهر الأمران معاً في شاهد واحد نسوقه، فقد جرّد البصريون قاعدة تقول: إن المنادى لا يأتي معرّفاً بالألف واللام، وحين واجهتهم بعض الشواهد التي خالفت هذه القواعد، وجاء الاسم فيها معرّفاً بالألف واللام، كما في قول الشاعر[16]:

فديتُك يا الّتي تيّمتِ قلبي وأنتِ بخيلةٌ بالودّ عنّي

وجهوها ضمن قاعدتهم، فأوّلوا الشواهد بأن قدروا الاسم المنادى، قبل المعرَّف بالألف واللام، وجعلوا المعرّف بالألف واللام صفة له، والتقدير في مثل

الشاهد السابق: يا أيتها الّتي تيّمتِ قلبي[18]، فولّدوا قاعدة فرعية، خرجت على الأصلية، ومن ثمّ نرى أن مثل هذه الشواهد جرى التعدد في تحليل بوجهين، الأول قاسمها على قاعدة جرِّدت، والثاني لم يقسمها على أصل سابق، وإنما جعل منها قاعدة فرعية.

وقد يحدث اجتهاد في بعض أوجه التعدد، وذلك عندما يجعل الاجتهاد من وجه ما قاعدة، يولّد في ضوئها جملاً لم يُسمع مثلها من قبل، كما في تحليل «ركضاً» من جملة «أتيته ركضاً»، وما بني عليه، يروى عن البصريين أن «ركضاً بمعنى المشتق اسم الفاعل، فيكون في موضع الحال، أي: بمعنى «راكضاً»[19]. وعن الكوفيين أنه مصدر منصوب بفعله المحذوف، والتقدير: أرض ركضاً[20]. ثم ذهب بعضهم بناءً على الوجه الأول، إلى توليد جملة مقيسة لم تسمع عن عربي، وهو أنه يجوز أن نقول: أتيته ركضاً فرسي، على أن «فرسي» فاعل لـ «ركضاً»، لأنه بمعنى «راكضاً»، فيحق له رفع الاسم الظاهر[21].

كذلك يتنوع هذا التعدد، من حيث تناوله لعناصر النظام التركيبي، فقد يقتصر على معاني العناصر النحوية، أو علامة التأثر والتأثير، يمسهما معاً، أو يتجاوزهما إلى أخرى، تبين تفاعل النظام التركيبي مع مستويات الدرس اللغوي الأخرى، أو غيره.

يقع التعدد بمعاني العناصر النحوية، من غير مساس بعلاقة التأثر والتأثير، كما في تحليل الفرّاء (ت 207هـ) لمعنى الأسلوب في قوله تعالى: ﴿ياأيتها النفس المطمئنة * ارجعي إلى ربك راضية مرضية﴾[22]. ذكر الفرّاء أن معنى الأسلوب لـ «ارجعي إلى ربك راضية مرضية»، يحتمل الإخبار، فقد تحول لرجل ما ممّن أنت؟ فيجيب: من كذا. فتقول له: كن تميمياً أو قيسياً، أي: أنت من أحد هذين، وكذلك «ارجعي» فكان الأمر بمعنى الخبر، كأنه قال: يا أيتها النفس أنت راضية مرضية، كذلك يحتمل الأسلوب الأمر وفقاً لظاهره[23].

ومنه تحليل اللام من قوله تعالى: ﴿وجيء يومئذ بجهنم يومئذ يتذكر الإنسان وأنَّى له الذكرى * يقول ياليتني قدمت لحياتي﴾[24]. تحتمل اللام أن تكون بمعنى «في» فتفيد الظرفية، وتحتمل أن تكون للتعليل، أي: لأجل حياتي[25]، ولكنها تبقى من حيث العمل أداة تجر الاسم بعدها.

وربما اقتصر الأمر على علاقة التأثر والتأثير التي يحدثها العامل، من غير مساس بمعاني العناصر التركيبية، كأن تفسّر العلامة الإعرابية، التي تكون حصيلة لتفاعل هذه العلاقة، مثل تفسير واقع المبتدأ، الذي أشرنا إليه منذ قليل، والذي قيل فيه: إنه الابتداء أو إنه الخبر[26].

كما يشمل التعدد المعنى النحوي وعلاقة التأثر والتأثير، بينه وبين غيره، ويعد هذا الضرب الأكثر شيوعاً في مظاهر التعدد، من ذلك مثلاً أن يحدث في المعنى النحوي لكلمة «قائم»، وعلاقته بغيره في الجملة التالية: «زيد قائم أبوه»، تعرب «قائم» خبراً لـ «زيد»، و«أبوه» فاعلاً، وتعرب خبراً مقدماً، و«أبوه» مبتدأ مؤخراً، والجملة في موضع الخبر لـ «زيد»[27]، فـ «قائم» يختلف العامل فيه، أي علاقة التأثر والتأثير بينه وبين غيره، باختلاف الحكم على المعنى النحوي الذي يشغله في العبارة، فإذا أعرب خبراً لـ «زيد» فالعامل فيه «زيد»، وإذا أعرب خبراً لـ «أبوه» فالعامل فيه «أبوه».

ومنه أيضاً ما جرى في تحليل قوله تعالى: ﴿ ألم * ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين﴾[28]. إذا اعتبرنا «ألم» اسماً للسورة يجوز أن تكون مبتدأ، و«ذلك» مبتدأ ثانياً، و«الكتاب» خبره، والجملة خبراً للمبتدأ «ألم»، والمعنى: أن ذلك الكتاب هو الكامل، كأن ما عداه من الكتب في مقابلته ناقص، ومن ثمّ تكون «ال» في الكتاب للكمال، ويجوز أيضاً أن تكون «ألم» خبراً لمبتدأ محذوف، و«ذلك» خبراً ثانياً أو بدلاً و«الكتاب» صفة[29]، ويجوز أن تكون «ألم» خبراً لمبتدأ محذوف، فتُعد مع المبتدأ المقدر جملة، و«ذلك الكتاب» جملة، كل منهما مؤلف من

مبتدأ وخبر، مستقل بنفسه، وإذا اعتبرنا «ألم» بمنزلة الصوت كان «ذلك» مبتدأ خبره «الكتاب»، أي: ذلك الكتاب المنزَّل هو الكتاب الكامل، أو يكون صفة لـ «ذلك» والخبر ما بعده، أو يكون هناك مبتدأ محذوف، خبره «الكتاب»، أي: هو ذلك الكتاب، والمراد: المؤلف من هذه الحروف سبق ذكرها ذلك الكتاب[30]، ولا شك أن علاقة التأثر والتأثير في كل وجه تختلف عنها في غيره فقد شملها التعدد فأثّر فيها شأنها شأن الخلاف في المعاني النحوية التي تغيرت بتعدد الأوجه. ثم يتوالى التعدد بالجواز بحسب الأداء في قوله تعالى: «ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين»، إذ قد يوقف على الشكل التالي: «ذلك الكتاب لا ريب» «فيه هدى للمتقين»، أو: «ذلك الكتاب»، «لا ريب فيه»، «هدى للمتقين». ويختلف التحليل النحوي عندئذ بحسب حالات الوقف[31].

وأحياناً يتجاوز التعدد معاني عناصر المبنى وعلاقة التأثر والتأثير بينها، فيقع في أمور أخرى، من ذلك أن يحدث في كيفية التأويل، لا في المعنى النحوي لما يؤوّل، كأن نلحظه في كيفية التقدير، مثل تقدير المحذوف حين ترى ضرباً يقع على شخص ما، فتقول: عبدالله. والتقدير: بعبدالله يقع، أو بعدالله يكون[32]. لا خلاف في أن المقدّر فعل، ولكن التعدد حدث في كيفية التقدير.

ومنه ما نجده في تحليل قوله تعالى: ﴿ص والقرآن ذي الذكر * بل الذين كفروا في عزةٍ وشقاقٍ﴾[33]. يرى بعضهم أن جواب القسم مذكور في آيات أخرى، ترد بعد هذه الآية، ويرى بعضهم الآخر أن الجواب محذوف، والتقدير: «إنه لمعجز»، أو: «إنك لمن المرسلين»، أو: «ما الأمر كما يزعمون»[34]، فالتعدد عند أصحاب الرأي الثاني وقع في كيفية التقدير للجواب، لا في المعنى النحوي الذي يشغله المقدر، إذ يبقى أيّاً كان جملة جواب قسم، لا موضع لها.

أو يحدث التعدد في كيفية حمل الكلام على آخر، قال تعالى: ﴿كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتاً فأحياكم ثم يُميتكم ثم يُحييكم ثم إليه تُرجعون﴾[35].

رأى الزمخشري (ت 538هـ) أن الذي سوّغ مجيء الجملة «وكنتم أمواتاً» حالية، من غير «قد» قبل الماضي - هو دخول الواو ليس على هذه الجملة فحسب، وإنما على ما تبقّى من الآية، إلى قوله تعالى: «تُرجعون»، ثم يؤوّل هذا الكلام تأويلاً خاصاً به، وكأنه يقدّر جملة اسمية، في موضع نصب، حالاً، إذ يرى أن التأويل: كيف تكفرون بالله وقصتكم هذه، وحالكم أنكم كنتم أمواتاً نطفاً في أصلاب آبائكم...[36]. ونلحظ أن الواو بقيت للحال، وأن الجملة بعدها في موضع نصب حال، ولكن التعدد حدث في كيفية التأويل.

ومن التعدد ما يحدث في تفسير العلاقة، بين معاني المبنى والمعنى المعجمي للمفردات، التي تتوالى في التركيب، وهو ما نجده أحياناً في التحليل النحوي لأنماط الاتساع. إليك مثلاً تحليل قوله تعالى: ﴿ليس البر أن تُولوا وجهكم قِبَل المشرق والمغرب ولكنَّ البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبيين﴾[38]. ففي تحليل عناصر المبنى نقول: «البر» اسم «لكن»، و«مَن» خبرها، غير أن إسناد الاسم الموصول، الذي يدل على جماعة العاقلين، إلى اسم المعنى «البر»، قاد النحاة إلى عدة أوجه، فبعضهم يرى أن أصل التركيب: ولكن ذا البر من آمن بالله، فحُذف الاسم، وأقيم المضاف إليه مقامه[39]. ومنهم من رأى أن أصل التركيب: ولكنّ البرَّ برُّ من آمن، فحُذف الخبر، وأقيم المضاف إليه مقامه[40]، ومنهم من يقول: إن التركيب كما هو، غير أن المصدر «البر» ضمّن معنى اسم الفاعل «البار»[41]. وهذا ما يحدث أحياناً، في أنماط الاتساع الأخرى. فيبقى الحكم على المعنى النحوي، الذي تشغله المفردة في التركيب واحداً، ولكن التعدد يحدث في تفسير العلاقة، أي: في توارد المفردات في النظام التركيبي.

وربما تجاوز التعدد هذه القضايا، ليفسّر أصل اللفظ، كما في تفسير «إلا» عند الفرّاء ومن تابعه من الكوفيين، إذ رأوا أنها مركبة من «إن» و«لا» ثم خُفِّفت «إن» وأُدغِمَت في «لا» فنصبوا بها[42].

ومنه أيضاً ما جرى في تفسير الأداة «لن»، فقد ذهب بعضهم إلى أنها مركّبة من «لا» و«أنْ»، على حين رأى بعضهم الآخر أنها بسيطة، ولا حاجة إلى دعوى التركيب[43].

كذلك يتنوع هذا التعدد من حيث البساطة والتعقيد، أي من حيث الاقتصار والتوالي والتداخل، فقد يقتصر التعدد على تحليل عنصر ما، من عناصر النظام التركيبي، وتبقى الأحكام النحوية التي تطلق على بقية العناصر الأخرى واحدة، لا تؤثر في تحليلها الأوجه التي تعددت في تحليل ذلك العنصر. قال تعالى: ﴿وإن كانوا إخوة رجالاً ونساء فللذكر مثل حظ الأنثيين يبين الله لكم أن تضلوا والله بكل شيء عليم﴾[44]. فالتعدد في هذا المثال يقع على المصدر المؤوّل من «أن» المصدرية، والجملة الفعلية التي بعدها «تضلوا»، إذ يقتضي معنى العبارة تأويلاً ما، وبذلك إما أن نقدّر مفعولاً لأجله، أي: كراهية أن تضلوا، فيكون المصدر المؤوّل في حكم المضاف إليه المقدّر، وإما أن نقدّر لام التعليل قبل «أن» المصدرية ولا النافية بعدها، والتأويل: لئلا تضلوا[45]، فيكون المصدر المؤوّل في حكم المجرور بحرف جر مقدّر، ولكن لو تأملنا في تحليل عناصر النظام التركيبي الأخرى للعبارة لرأينا أنها تبقى واحدة لا تتغير في الحالتين.

ومنه تحليل اللام الجارة في قوله تعالى: ﴿وقال الذين كفروا للذين آمنوا لو كان خيراً ما سبقونا إليه وإذ لم يهتدوا به فسيقولون هذا إفك قديم﴾[46]. قيل: إن اللام بمعنى «عن»، أو هي لام التعليل، وقيل: للتبليغ[47]. فالتعدد في تحليل اللام لم يؤثر في العناصر التركيبية الأخرى.

وقد يؤثر التعدد الذي يتعلق بعنصر ما في بعض العناصر الأخرى، مما يجعل المسألة متوالية تشمل غير عنصر، من ذلك تحليل «ألا» من قول الشاعر:

أنَا رَجُلاً جَزاه اللهُ خيراً يدُلُّ على مُحَصّلَةٍ تُبِيتُ[48]

عن الخليل (ت 170هـ) أن «ألا» للعرض أو التحضيض، فيكون «رجلاً» مفعولاً به لفعل محذوف، والتقدير: ألا تُروني رجلاً هذه صفته، وعن يونس (182هـ) أن «ألا» للتنبيه، و«رجلا» مفعول به لفعل محذوق يفسره المذكور، أي: ألا جزى الله رجلاً جزاه خيراً[49]، فتعدد التحليل في «ألا» أدى إلى تأثر الاسم بعدها.

ومنه أيضاً تحليل «زيد» في العبارة التالية: «زيد قام». فالوجه السائد أن «زيد» مبتدأ، و«قام» فعل ماض فاعله مضمر، يعود إلى «زيد»، والجملة الفعلية في موضع رفع، خبر لـ «زيد»، وبذلك تكون العبارة مؤلفة من جملتين: اسمية، وفعلية في موضع الخبر للمبتدأ[50]، وهناك من يعرف «زيد» فاعلاً لفعل محذوف يفسره المذكور، فتكون العبارة مؤلفة من جملتين فعليتين، ويكون فاعل «قام» الظاهر ضميراً مستتراً يعود على «زيد»، والجملة الثانية تفسير للأولى[51]. ومنهم من يرى أن «زيد» فاعل لـ «قام» الظاهر، وقُدّم على الفعل، فتصير العبارة مؤلفة من جملة واحدة فعلية، مكونة من فعل وفاعل[52]، وكما نرى فالتعدد في تحليل «زيد» جعل بعض العناصر التركيبية الأخرى تتأثر به، فتعددت الأوجه بها نتيجة لذلك.

وربما تعددت الأوجه في تفسير عنصر ما، فيقع تعدد آخر، في أمر أو أكثر داخل التعدد الأول، ليكون هذا النوع متداخلاً، إليك مثلاً تحليل الاسم الموصول «الذي» من قوله تعالى: ﴿ويلٌ لكل هُمزةٍ لُمزةٍ * الذي جمع مالاً وعدده﴾[53]. تحتمل «الذي» وجهين: أن تكون بدلاً من «هُمزة»، أو أن تكون صفة مقطوعة، وهي اسم مبني على السكون، وإذا أعربت صفة مقطوعة يجوز فيها وجهان: الأول أن تكون في موضع الخبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: هو الذي، والثاني: أن تكون مفعولاً به لفعل محذوف، تقديره: أذمّ أو أعني[54].

وتقول مثلاً: ماذا صنعت؟ يُحتمل أن «ماذا» بمعنى: أي شيء؟ فتصبح مفعولاً به مقدماً على فعله «صنع»، ويحتمل أنها مركبة من «ما» و«ذا»، لتفيد

معنى: ما الذي؟ وإذا كانت بهذا المعنى فبعضهم يرى أن «ما» و«ذا» الخبر، وبعضهم الآخر يرى أن «ما» الخبر، و«ذا» المبتدأ[55].

وإذا رأينا أن معظم حالات التعدد تؤثر وتتأثر في المستوى الدلالي فقد يمس التعدد المستويات التي شققها الدرس اللغوي المختلفة، ولا يقتصر الأمر على المستوى الدلالي. ومن ثم نراه أحياناً يؤدي إلى تعدد في التحليل الصوتي أو الصرفي، ففي التحليل الصوتي نأخذ مثالاً تحليل «إلا» الاستثنائية، يقول بعضهم: إنها مركّبة مؤلّفة من «إن» المخففة، و«لا» النافية[56]، ويرى بعضهم الآخر أنها بسيطة، وليست مركّبة[57]. وكما نرى ففي الوجه الأول يكون الإدغام بين متقاربين: النون من «إن»، واللام من «لا»، وفي الثاني إدغام متماثلين: اللام الأولى، واللام الثانية.

كذلك قد يؤثر التعدد في التحليل الصرفي إضافة إلى ما يحدث في الجانب الصوتي، خذ مثلاً تحليل «تولّوا» من قوله تعالى: ﴿فإن تولّوا فإنَّ الله عليمٌ بالمفسدين﴾[58]. رأى بعضهم أن الفعل ماض، ورأى آخرون أنه مضارع، وحذفت التاء الثانية الزائدة في ماضيه الثلاثي قبل الفاء[59]. ففي الحالة الأولى تقول في التحليل الصرفي: إن «تولّوا» وزنه «تفعَّوا»، فعل ماض ثلاثي مزيد، فيه حرفان: التاء قبل الفاء، وحرف التضعيف، وفي الحالة الثانية: وزنه «تفعَّوا»، فعل مضارع، والأصل: تتفعَّوا، حذفت تاء الماضي الزائدة، فأصبح: تفعَّوا.

ومنه أيضاً تحليل «لات»، فقد ذهب بعضهم إلى أنها فعل ماض، ثم اختلفوا في أصلها على قولين: الأول أنها في الأصل بمعنى نقص من لات يليت، ومن قوله تعالى: ﴿وإن تُطيعوا الله ورسوله لايلتكم من أعمالكم شيئاً إن الله غفورٌ رحيم﴾[60]. ثم استعملت للنفي، والثاني أن أصلها «ليس» بكسر الياء، فقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، وأبدلت السين تاء فأصبحت «لات». ورأى الجمهور أنها كلمتان: «لا» النافية والتاء لتأنيث اللفظة، كما في ثُمَّت ورُبَّت، وإنما وجب تحريك التاء لالتقاء الساكنين، وذهب بعضهم إلى أنها كلمة وبعض

كلمة: «لا» النافية، والتاء زائدة في أول الحين، أي: لا تحين[61]. وهكذا أمامنا ثلاثة أوجه كل منها يمس الجانبين معاً، الصرفي والنحوي، نظراً للتداخل الحاصل بينهما.

وهناك تنوع آخر للتعدد يتعلق بموقف النحوي منه، وهو حكم القيمة الذي يطلقه على أوجه التحليل[62]، وبذلك قد يكون تعدداً بالجواز، والمراد هو أن يجيز النحوي غير وجه في المسألة الواحدة، سواء أكان ما أجازه مروياً أم من اجتهاده، وهذا الجواز نوعان: مطلق، ومقيد. فالمطلق ما أجاز فيه النحوي أوجه التعدد من غير تضعيف أو ترجيح، كما في قوله تعالى: ﴿اتبع ما أُوحيَ إليك من ربك لا إله إلا هو وأعرض عن المشركين﴾[63]. يرى الزمخشري أن جملة «لا إله إلا هو» يجوز فيها الاعتراض، بين المعطوف والمعطوف عليه، ويجوز فيها أن تكون حالاً مؤكدة من «ربك»، من غير أن يرجح أو يضعّف[64].

ومنه تحليل أبي حيان لقوله تعالى: ﴿ونجيناه ولوطاً إلى الأرض التي باركنا فيها للعالمين﴾[65]. يقف أبو حيان عند تعليق الجار والمجرور «إلى الأرض»، فيرى أنه متعلق بـ «نجّى»، لأنه ضمَّن معنى «أخرج»[66]، ثم يضيف وجهاً آخر يقدر فيه كوناً خاصاً، فيقول: «ويحتمل أن يكون «إلى» متعلقاً بمحذوف، أي منتهياً إلى الأرض، فيكون في موضع الحال، ولا تضمين في «نجيناه» على هذا»[67].

ويستخدم النحاة عبارات معينة في الجواز المطلق، كأن يذكروا الوجه الأول ثم يضيفون: أو كذا[68]، أو يقولوا: «ويجوز»[69]، «ولك أن تقول»[70]، «ووجه آخر»[71]، «ويحتمل»[72]، و«إن شئت»[73]، «ولك أن تجعله»[74]، «ويمكن أن يقال»[75].

وقد يستخدمون أساليب أخرى تبدأ بألفاظ تدل على الجواز قبل كل من الوجهين، من ذلك مثلاً: يجوز كذا أو كذا[76]، أو: يجوز كذا وكذا[77]، أو: يجوز

كذا ويجوز كذا[78]، أو: يجوز كذا، وإن شئت كان كذا[79]، أو: يجوز كذا ويحتمل كذا[80].

ومن ذلك أيضاً: يحتمل كذا أو كذا[81]، أو: يحتمل كذا وكذا[82]، أو: يحتمل كذا ويحتمل كذا[83]. ومن هذا القبيل أيضاً أن يكون التعبير عن الجواز المطلق بأسلوب التخيير والتفضيل، مثل قولهم: إما كذا وإما كذا[84]، أو: إما كذا أو كذا[85]. ومن ذلك أيضاً أن تتصدر التحليل عبارة «فيه وجهان»، ثم يمضي بعدها النحوي في بيان كل منهما[86]... إلخ[87].

أما الجواز المقيد فما وقع فيه ترجيح أو تضعيف، من ذلك تحليل الزمخشري لشبه الجملة في قوله تعالى: ﴿تنزيلٌ من الرحمن الرحيم * كتابٌ فُصِّلت آياتُهُ قرآناً عربياً لقوم يعلمون﴾[88]. يرى الزمخشري أن الجار والمجرور «لقوم» يجوز أن يتعلقا بـ «تنزيل» أو بـ «فصِّلت»، أي تنزيل من الله لأجلهم، أو فصِّلت آياته لهم.

ثم يضيف وجهاً ثالثاً يرجِّحه على ما تقدم مستعيناً بقواعد التوجيه: «والأجود أن يكون صفة مثل ما قبله وما بعده، أي قرآناً عربياً كائناً لقوم عرب، لئلا يفرق بين الصلات والصفات»[90].

ومنه تحليل أبي حيان لمفعول «يشعر» في قوله تعالى:﴿وإذا قيل لهم لا تُفسدوا في الأرض قالوا إنما نحن مصلحون * ألا إنهم هم المفسدون ولكن لا يشعرون﴾[91]. يذكر أبو حيان أن بعضهم يرى حذف مفعول «يشعرون»، والتقدير: أنهم مفسدون، أو: أنهم معذَّبون، أو: أنهم ينزل بهم الموت، فنقطع التوبة[92].

ثم يضيف أبو حيان رأياً آخر، وهو أن يكون ثمّة مقدّر، أي: نفي عنهم الشعور، ليكونوا في سلك من لا شعور لهم، ثم يرجّح أبو حيان التقدير الأول مما

رواه، والرأي الذي أضافه[93]. إذن هناك جواز، ولكنه قُيد بترجيح بعض الأوجه على بعض.

ويستخدم النحاة أساليب معينة في الجواز المقيد، سواء أكان الأمر في الترجيح أم في التضعيف، كقولهم في الترجيح مثلاً: وأعرب منه وأحسن كذا[94]، وأحسن منه وأبلغ كذا[95]، وكذا أولى[96]، والأجود كذا[97]، والظاهر كذا[98]، والأكثر في كلامهم كذا[99]، والأحسن كذا[100]،... إلخ[101].

وقولهم في التضعيف: وفيه بعد[102]، ويضعفه أنه خلاف الأصل[103]، وهو خلاف الظاهر[104]، وفيه قلق[105]، وليس بسديد[106]، وهو غريب متكلف[107]،... إلخ[108].

وقد يكون تعدداً بالرفض، والمقصود أن يكون هناك غير وجه في المسألة الواحدة، يرفضها الدرس جميعاً، ماعدا وجهاً واحداً يعتمده، كما في تحليل قوله تعالى: ﴿واتلُ عليهم نبأ ابني آدم بالحق إذ قربا قرباناً فتُقبِّل من أحدهما ولم يُتقبَّل من الآخر قال لأقتلنك﴾[109]. يذكر أبو حيان أن «إذ» متعلقة بالصدر «نبأ»، والمعنى: حديثهما وقصتهما في ذلك الوقت، ثم يضيف: «وقال الزمخشري[110]: ويجوز أن يكون بدلاً من النبأ، أي: اتل عليهم النبأ نبأ ذلك الوقت، على تقدير حذف المضاف. ولا يجوز ما ذكر لأن «إذ» لا يضاف إليها الزمان، و«نبأ» ليس بزمان»[111].

وإليك تحليل الكاف من قوله تعالى: ﴿مثلهم كمثل الذي استوقد ناراً فلما أضاءت ما حوله ذهب الله بنورهم وتركهم في ظلمات لا يُبصرون﴾[112]. يروي أبو حيان أن بعضهم يقول: الكاف زائدة، والتأويل: مثلهم مثل الذي استوقد ناراً. وعن بعضهم الآخر أن الكاف اسمية، وهي الخبر، أو جارة، والجار والمجرور متعلقان بالخبر الذي هو كون عام[113]، ثم يرفض أبو حيان الرأيين الأول والثاني

بأسس ما، معتمداً الرأي الثالث[114]، ومن ثم كان أمامنا نمط من أنماط التعدد بالرفض، أي: رفض تعدد الأوجه عند الدارس.

ويستخدم النحاة أساليب معينة في التعبير عن الرفض، إذ يصفون الأوجه المرفوضة بأساليب خاصة بها، ففي حال التصريح بالرفض واعتماد وجه معين، نجد تعبيرات شتى، مثل: وهذا خطأ[115]، ولا يصح[116]، وليس كما زعم[117]، وهذا فاسد من وجوه[118]، وهذا لا يجوز لفساد المعنى[119]، وهو لا يجوز لمخالفة القاعدة[120]، وهو بعيد عن الصواب[121]، وهذا توجيه مفقود في لسانهم فلا نثبته[122]، وهذا لم يثبت ويحتاج إلى نقل[123]، وهذا توجيه غير عربي[124]، وهذان القولان ساقطان لولا تسطيرهما في كتب التفسير لما ذكرتهما[125]، وليس بشيء[126]، ولا يعقل ما قاله فلان[127]، وهذا لا قيمة له[128]، وهذا وهم[129]، وهذا تخليط فاحش[130]، ومن أعرب كذا فقد أخطأ[131]، وهذا في غاية الفساد[132]، ولا يقوم دليل على صحة شيء من هذه المذاهب[133]، وهذا صادر عن جاهل بعلم النحو فلا يلتفت إليه[134]، ومن الجهالة قول بعضهم[135]، وهذا قول من جمع الجهل بعلم النحو وعلم المعاني وفكك نظم القرآن ولا يلتفت إليه[136]، وهو قول سخيف لا يحسن أن يقوله من عنده علم[137]، وغير ذلك من ردود مختلفة[138].

وقد يكون الأسلوب بالتصريح بالرفض والإشارة إلى وجه معين على أنه الصواب، من ذلك مثلاً: وهذا مذهب البصريين، وهو الصحيح، ولا اعتبار لقول من قال كذا ولا لغيره[139]، وهذا خطأ والصواب كذا[140]، غلط فلان والصحيح كذا[141]، ليس كما زعم فلان والصحيح كذا[142]، والوجه كذا خلافاً لكذا[143].

وربما أشير إلى وجه معين على أنه الصحيح أو الصواب بعد أن تذكر الأوجه الأخرى، من ذلك مثلاً: قيل كذا وقيل كذا والصحيح كذا[144]، أو: والذي أذهب إليه كذا[145]، أو يقول مثلاً، وهذا هو الصحيح[146]، أو: والصواب كذا[147].

وربما كان تعدداً بين الجواز والرفض، وهو النمط الذي يحدث فيه جواز لغير وجه، ورفض لوجه أو أكثر، قال تعالى: ﴿كانوا قليلاً من الليل ما يهجعون﴾[148]. يرى الزمخشري أن «ما» يحتمل أن تكون زائدة، و«قليلاً» إما ظرف، والمعنى: كانوا يهجعون في طائفة قليلة من الليل، وإما صفة لمصدر، في موضع المفعول المطلق، أي كانوا يهجعون هجوعاً قليلاً[149]. ثم يضيف: «ويجوز أن تكون «ما» مصدرية أو موصولة على [تأويل] كانوا قليلاً من الليل هجوعهم، أو ما يهجعون فيه، وارتفاعه بـ «قليلاً» على الفاعلية... فإن قلت: هل يجوز أن تكون «ما» نافية كما قال بعضهم، وأن يكون المعنى: أنهم لا يهجعون من الليل قليلاً، ويحيونه كله؟ قلت: لا، لأن «ما» النافية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها...»[150]. فالزمخشري لم يرفض كل الأوجه في تحليل «ما» بل أجاز ثلاثة ورفض واحداً، هو وجه النفي.

ومنه أيضاً ما رآه أبو حيان في تحليل قوله تعالى: ﴿ومن حيث خرجت فول وجهك شطر المسجد الحرام وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره لئلا يكون للناس عليكم حُجة إلا الذين ظلموا منهم فلا تخشوْهم واخشوْني ولأتم نعمتي عليكم ولعلكم تهتدون﴾[151]. يروي أبو حيان عن بعض النحاة والمفسرين، في تفسير «إلا» وما بعدها وجوهاً عديدة، فقسم يراها أداة استثناء، ثم يختلفون في معنى الاستثناء، فمنهم من يراه متصلاً، ومنهم من يراه منقطعاً، وهناك قسم ثان يرى أنها بمعنى الواو، وليس في الآية معنى الاستثناء. ويذهب آخرون إلى أنها بمعنى بعد، خالية من معنى الاستثناء[152]، ويعقب أبو حيان بكلام نستنتج منه جواز الاستثناء بنوعيه: المتصل، والمنقطع، ثم يرفض تفسير «إلا» بالواو، أو بـ«بعد»[153]، وبذلك لم يرفض التعدد، لأنه أجاز غير وجه، ولكنه رفض بعض الأوجه، فكان تعدداً بين الجواز والرفض.

ولا نلحظ خلافاً في أساليب التعبير عن الأوجه الجائزة أو المرفوضة عما رأيناه فيما تقدم، ففي هذا الضرب تعد الأساليب مزيجاً مما رأيناه في المظاهر

السابقة، فيقال مثلاً: يحتمل كذا وكذا وقيل كذا و.. أخطأ من ذهب إلى هذا الوجه، ويجوز كذا وكذا، ويحتمل كذا وذهب بعضهم إلى كذا ونحوه...[154].

ولا شك أن الأنماط التي مرت لظاهرة التعدد تبين أنه يقع في عبارة ما، ويُقرأ فيها، وهي بمثابة الشاهد له، وقد يُختصر هذا الأمر، فتغيب العبارات، ويُذكر التعدد الذي يحدث في عنصر ما من غير شاهد، فلا يعرف السبب والأساس المعتمد، في الأخذ بكل وجه، كأن يقال: تشرب «لو» معنى التمني، ولا تأتي موصولة خلافاً لمن يدّعي ذلك[155]. فهذا التعدد يفتقر إلى الشواهد، ولا يمكن دراسته، لأن تحديد الأسباب الأسس وغيره مبني على الشاهد الذي حدث فيه التعدد. وهذا التنوع يكثر في كتب التنظير، وهو لا يمكن إدراجه ضمن ما يُدرس، لأنه مادة ناقصة، تفتقر إلى العبارات التي حدث فيها التعدد.

ولا شك أن هذا التعدد وراءه أسباب أوجدته في الدرس، وقد درست تلك الأسباب التي تؤدي إلى تعدد الأوجه في التحليل النحوي ضمن أربعة مفاهيم، هي: الخروج على القاعدة، وطبيعة اللغة، والمعنى، والاجتهاد[156]، كما أن الأخذ بوجه ما، والحوار في الترجيح والرفض والتضعيف وراءه أسس ومرتكزات معينة يعتمدها النحاة في إطلاق الأحكام، يمكن إدراكها ضمن خمسة مفاهيم، وهي: السماع، والأصل، وآراء النحاة، والمعنى، والقياس[157].

الخاتمة:

وهكذا نخلص مما تقدم إلى أن التحليل النحوي مصطلح حديث العهد، شاع بمفاهيم متقاربة، موضوعها النظام التركيبي غالباً، والمقصود به في البحث دراسة عناصر النظام التركيبي، وذلك بتحديدها، وتفسيرها، ومعرفة معانيها، وخصائصها، وكيفية انتظامها، وعلاقة بعضها ببعض، وما يتصل بها من قضايا أخرى، تتضافر مجتمعة في تشكيل النظام التركيبي.

وتبين لنا أيضاً أن تعدد الأوجه في التحليل النحوي هو تعدد الأحكام في تفسير أمر ما مما يتناوله التحليل النحوي، في عبارة ذات صورة تركيبية معينة، وأن هذا التعدد يرد بصور مختلفة، فمن حيث علاقته بالقاعدة والقياس ظهر أنه يحدث، في أثناء تجريد القواعد وفي أثناء القياس عليها، إضافة إلى أنه يقود إلى القياس في بعض الحالات. ومن حيث تجلياته إلى تحليل عناصر النظام التركيبي اتضح أنه قد يتعلق بمعاني تلك العناصر فقط، أو يتناول علاقة التأثر والتأثير، من غير مساس بتلك المعاني، أو بتناولها معاً، أو بتجاوزهما إلى أمور أخرى. وظهر أنه يرد في تحليل العناصر قاصراً ومتوالياً ومتداخلاً، وأنه يؤدي إلى تعدد في تحليل مستويات الدرس اللغوي الأخرى، كما تبين لنا حكم القيمة الذي يتخذه النحاة منه، والذي يكون بالجواز، أو بالرفض، أو بالجواز والرفض، ووصلنا إلى أن ميدانه الصحيح هو الشاهد الحي الذي يتجلى فيه.

الهوامش

1) للتوسع في دراسة التطور الدلالي لكلمة «تحليل» انظر: قدّور، أحمد: العربية الفصحى المعاصرة، ص 91-94.

2) ابن فارس، أحمد: معجم مقاييس اللغة 20/2-21.

3) معجم مقاييس اللغة 21/2.

4) الخوارزمي، محمد بن أحمد: مفاتيح العلوم، ص 149.

5) العربية الفصحى المعاصرة، ص 91.

6) المصدر نفسه، ص 92.

7) مرعشي، نديم وأسامة: الصحاح في اللغة والعلوم، ص 225-226، ومجمع اللغة العربية بالقاهرة: المعجم الوسيط 194/1، والبستاني، بطرس: محيط المحيط، ص 189.

8) الصحاح في اللغة والعلوم، ص 225، والمعجم الوسيط 194/1، ووهبة، مجدي، والمهندس، كامل: معجم المصطلحات العربية للغة والأدب، ص 52، وخياط، يوسف، ومرعشي، نديم: المصطلحات العلمية والفنية 170/1-172، وعكاشة، ثروت: المعجم الموسوعي للمصطلحات الثقافية، ص 17.

9) انظر مثلاً: حسّان، تمّام: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 16-17، 189-260، وحسّان، تمّام: ضوابط التوارد، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج 58، ص 306-331، وحسّان، تمّام: الأصول، ص 66، وأبو المكارم، علي: أصول التفكير النحوي، ص 23، والراجحي، عبده: النحو العربي والدرس الحديث، ص 127-158، وزهران: البدراوي: ظواهر قرآنية في ضوء الدراسات اللغوية بين القدماء والمحدثين، ص 19، 104-105، والسعران، محمود: علم اللغة (مقدمة للقارئ العربي)، ص 209، وعبّادة محمد، إبراهيم: الجملة العربية، ص 179، والموسى، نهاد: تحقيق في الحال هل تقع في العربية نفياً؟ مجلة اللسان العربي، مج 17، ج 1، ص 41، والسيد، عبدالحميد مصطفى: التحليل النحوي عند ابن هشام الأنصاري، مجلة البلقاء، مج 2، ع 1، ص 29.

10) انظر مثلاً في التطبيقات التي يحتويها المورد النحوي الكبير للباحث فخر الدين قباوة، وفي تعريفه للتحليل النحوي بقوله: «والتحليل النحوي الذي نريد هو تمييز العناصر اللفظية، الدلالية والتشكيلية المكوّنة للعبارة، بعضها من بعض، بالاعتماد على أدلة المقام والمقال، وظواهر الصوت والشكل والتركيب، لدراسة تلك العناصر في إطار السياق المحيط بها، وتسديد أنساقها وأنماطها، وخصائصها ووظائفها، وما بينها من علاقات وتبادل للمعاني الإعرابية والصرفية بخاصة، والنحوية بعامة، وما فيها من تبدّل في اللفظ والصيغة، والدلالة

والوظيفة... بغية كشف صورة النظم الذي يسودها، والوظائف التي تقوم بها، والدلالات التي تؤديها، متعاونة في حيز التركيب الصرفي، والتركيب الإعرابي، والسياق العام للتعبير». انظر: قباوة، فخر الدين: المورد النحوي الكبير، ص 8-9. وقد كرر هذا التعريف بإيجاز مؤخراً، في كتابه «التحليل النحوي أصوله وأدلته»، ص 14، وتجدر الإشارة إلى أن هذا المؤلف فيه قدر كبير من الفائدة، ولكن كثيراً من القضايا المهمة في التحليل النحوي قد تجاوزها، ولاسيما تلك المتعلقة بالترجيح والتضعيف والرفض في محاكمة الأوجه، إضافة إلى ذلك تخالفه في كثير من القضايا الأخرى، في تصوّره لكل من المفهوم الذي دمج فيه بين النحو والصرف، وفي الأصول التي قصرها على الأساسيات، وفي الأدلة التي لم يتضح فيها ما يعتمده النحاة للتوصل إلى الحكم السليم حين تتعدد الاحتمالات، وتخالفه أيضاً في حل القضايا المنهجية، مثل انعدام التوثيق لكثير من الأفكار التي تبناها، وقد سبق بها، وفي أسلوبه في رده على بعض الباحثين، وغيرها، لكن الحوار معه لا يناسبه سياق البحث.

11) انظر: الجاسم، محمود حسن: التحليل النحوي تعريفه وطبيعته، مجلة الدراسات الإسلامية واللغوية بدبي، العدد (20)، ص 343 وما بعدها.

12) سورة النساء، الآية 100.

13) قراءة طلحة بن سليمان، انظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها 195/1.

14) أبو حيان التوحيدي، أثير الدين محمد: البحر المحيط 350/3.

15) ابن الأنباري، أبو البركات: الإنصاف في مسائل الخلاف 44/1.

16) البيت من شواهد الكتاب الخمسين التي لا يعرف قائلها، انظر: كتاب سيبويه 197/2، والرواية فيه: من أجلك يا التي... .

17) الإنصاف في مسائل الخلاف 335/1-340.

18) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

19) أبو حيان النحوي، أثير الدين محمد بن يوسف، ارتشاف الضرب من لسان العرب 180/3.

20) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

21) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

22) سورة الفجر، الآية 27-28.

23) الفراء: معاني القرآن 262/3.

24) سورة الفجر، الآية 23-24.

25) ابن هشام، جمال الدين، مغني اللبيب، ص 681.

26) الإنصاف في مسائل الخلاف 44/1.

27) مغني اللبيب، ص 499.

28) سورة البقرة، الآية 1-2.

29) الزمخشري، جارالله محمود بن عمر: الكشاف 1/74-76.

30) المصدر نفسه، 1/74-75.

31) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

32) كتاب سيبويه 1/257-258.

33) سورة ص، الآية 1-2.

34) مغني اللبيب، ص 487.

35) سورة ص، الآية 28.

36) الكشاف 1/150-151.

37) البحر المحيط 1/275.

38) سورة البقرة، الآية 177.

39) البحر المحيط 2/4-5.

40) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

41) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

42) الإنصاف في مسائل الخلاف 1/261.

43) مغني اللبيب، ص 374.

44) سورة النساء، الآية 176.

45) مغني اللبيب، ص 55.

46) سورة الأحقاف، الآية 11.

47) مغني اللبيب، ص 282.

48) البيت لعمرو بن قنعاس المرادي، انظر: كتاب سيبويه 1/359، والمحصّلة: المرأة التي تحصّل الذهب وتميزه من الفضة.

49) مغني اللبيب، ص 97-98.

50) المصدر نفسه، ص 496-497.

51) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

52) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

53) سورة الهمزة، الآية 1-2.

54) مغني اللبيب، ص 746-747.

55) المصدر نفسه، ص 494.

56) الإنصاف في مسائل الخلاف 260/1-261.

57) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

58) سورة آل عمران، الآية 63.

59) مغني اللبيب، ص 808-809.

60) سورة الحجرات، الآية 14.

61) مغني اللبيب، ص 334-335.

62) تتنوع أحكام القيمة في الدرس النحوي تنوعاً يمكن إدراجه في قسمين: الأول يتعلق باللغة العربية، والثاني يرتبط بالنحاة وآرائهم. أما النوع الأول فيمكن النظر إليه من أربعة جوانب: الأول يتصل بالجهة التي تمثل العربية المحتج بها، كما في أحكام القيمة المرتبطة بالقبائل التي أخذت منها اللغة، أو المتعلقة بتحديد المكان والزمان المناسبين للاحتجاج. والجانب الثاني يرتبط بالكلام المحتج به، مثل وصف الشواهد بالشيوع والاطراد، أو بالشذوذ والندرة أو بالضرورة والاضطرار، أو بالفصاحة وعدمها، أو بالإنكار والخطأ. والثالث جملة الأحكام المتعلقة بالمسائل والعبارات المقيسة التي ولّدها النحاة في ضوء القواعد، وهذه يمكن النظر إليها من جانبين: الأول نحوي دلالي يتعلق بقانون التوارد المعجمي والتركيبي، مثل الأحكام على العبارات التي أوردها سيبويه، في باب الاستقامة من الكلام والإحالة، حين قسم الكلام إلى مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، ومحال كذب، انظر: كتاب سيبويه 25/1-26. والثاني يتعلق بالصواب والخطأ نحوياً في توليد الكلام، إذ يولّد النحاة في بعض العبارات المقيسة، في ضوء القواعد التي استخلصت، منطلقين من مفهوم الجواز أو الرفض، مما يجعلهم يمثلون بقولهم مثلاً: وبناء عليه يجوز أن تقول كذا، ولا يجوز، أو يضعُف أن تقول... إلخ. والرابع أحكام القيمة المتعلقة بالكلام والنصوص اللغوية المستخدمة عموماً، من حيث الاستحسان والاستهجان، وأمثلتها الأحكام الذوقية التي تعكسها جهود بعض النحاة والبلاغيين مثلاً، فهي أحكام لولا الجانب التركيبي لما كانت. أما القسم الثاني الذي يرتبط بالنحاة وآرائهم فيمكن النظر إليه من جانبين: الأول يتمثل بموقف بعض النحاة من بعضهم الآخر، من حيث الثقة العلمية، والثاني ميدانه التحليل النحوي، لأنه يتمثل بموقف النحاة من الأوجه التي سبقوا بها، أو التي يرتؤونها في تحليل الظاهرة. ومن أمثلة الأول وصف الزمخشري لسيبويه بأن رأيه حجة، والقول قوله، انظر مثلاً: الكشاف 222/1، ووصف أبي حيان لأبي عبيدة بأنه ضعيف في النحو، انظر مثلاً: البحر المحيط 616/1، ومن أمثلة الثاني وصف النحاة للأوجه التي تحلل الظاهرة، بجملة من أحكام القيمة، مثل: وهذا الوجه ضعيف، والأقوى كذا، ويجوز، وهذا مرفوض، ونحوه، وهو ما نتناوله في هذا السياق.

63) سورة الأنعام، الآية 106.

64) الكشاف، ص 53/2.

65) سورة الأنبياء، الآية 71.

66) البحر المحيط، الآية 305/6.

67) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

68) من ذلك انظر مثلاً: الكشاف 1، 17-18، 22-23، 30، 37، 38، 41، 50، 56، 58، 64، 77، 93، 101، 115-116، 118، 132، 134، 175، 186، 194، 195، 196، 226، 233، 257، 261، 262، 274-275، 282، 293، 314، 321، 353، 355، 359، 367، 389، 404.

69) انظر مثلاً: المصدر نفسه 7/1، 15، 17، 28، 30، 32، 34، 37، 44، 47، 49، 52، 53، 71، 84، 93، 103، 122، 126، 128، 149، 161، 164، 192، 194، 198، 230، 272-273، 290-291، 299، 308، 313، 314، 323، 330، 337، 340، 353، 358، 361، 373..

70) انظر مثلاً: المصدر نفسه 92/1، 205، 598/2.

71) انظر مثلاً: المصدر نفسه 136/1، 142-143، 17/3، 138، 342، 414/4، والزمخشري، جارالله محمود: الفائق في غريب الحديث 278/1.

72) انظر مثلاً: الكشاف 702/1، 518، 53/3، 232، 308، 352، 125/4، 135-136، 270، والفائق في غريب الحديث 171/2.

73) انظر مثلاً: الكشاف 621/3، والزمخشري، جارالله محمود: بلوغ الأرب ص 200.

74) انظر مثلاً: الكشاف 48/4، 120.

75) بلوغ الأرب، ص 242.

76) انظر مثلاً: الكشاف 221/1، 672، 640/2، 681.

77) انظر مثلاً: المصدر نفسه 89/1، 133، 192، 204، 352، 407، 31/2، 94، 134، 194، 318، 399-400، 443، 570، 654، 22/3، 34، 91، 355، 393، 451، 454، 474، 503-504، 5/4، 150، 157، 229، 235، 279، 302، 311، 345-346، 413، الفائق في غريب الحديث 419/2، وبلوغ الأرب ص 67، 132-133.

78) انظر مثلاً: الكشاف 295/1، 253/2، 571، 281/3، 403، 532، 404، وبلوغ الأرب، ص 114، 155، 184، 185، 217، 242-243.

79) بلوغ الأرب، ص 88.

80) المصدر نفسه، ص 104.

81) انظر مثلاً: الكشاف 230/1، 684-685، 361/3، 376، 322/4.

82) انظر مثلاً: المصدر نفسه 1/186-187، 223، 281، 641، 681، 2/203، 217، 379، 485، 3/302، 4/25، 41-42، 148، 329.

83) انظر مثلاً: المصدر نفسه 3/131، وبلوغ الأرب، ص 114.

84) انظر مثلاً: الكشاف: 1/119، 181، 183، 285، 290، 376، 2/6، 140، 327، 447، 449، 485، 602، 620، 3/13، 53، 54، 64، 96، 129، 278، 339، 572، 4/172، 219، 235-236، 348، 361، 393، 459، والفائق في غريب الحديث 1/434، 599، 622، 623. 2/464.

85) انظر مثلاً: الكشاف: 1/88، 186، 614، 641، 2/168، 261، 3/390، 466، 588، 4/113، والفائق في غريب الحديث 2/419.

86) انظر مثلاً: الكشاف: 1/146، 405، 566، 602، 694، 2/49، 108، 124، 150، 186، 187، 364-365، 486-487، 490-491، 599، 616، 668، 3/360، 490، 4/31، 351، 387، والفائق في غريب الحديث 1/510، 2/218، 384، 465-466.

87) انظر مثلاً: الكشاف: 1/160-1601، 474، 2/67، 3/18، 27، 257، 430، 4/18.

88) سورة فصلت، الآية 2-3.

89) الكشاف 4/189.

90) المصدر نفسه.

91) سورة البقرة، الآية 11-12.

92) انظر مثلاً: البحر المحيط 1/198.

93) انظر مثلاً: المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

94) انظر مثلاً: المصدر نفسه، 1/46-47.

95) انظر مثلاً: المصدر نفسه، 1/435.

96) انظر مثلاً: المصدر نفسه، 1/110.

97) انظر مثلاً: المصدر نفسه، 1/456-457.

98) انظر مثلاً: المصدر نفسه، 1/198.

99) انظر مثلاً: المصدر نفسه، 1/287.

100) انظر مثلاً: المصدر نفسه، 1/266.

101) انظر مثلاً: المصدر نفسه، 1/198، 222، 317، 358، 454، 488، 608، 2/99، 272، 288، 370، 373، 3/31، 78، 550، 4/377، 405.

102) انظر مثلاً: بلوغ الأرب، ص 220، والبحر المحيط 1/617.

103) انظر مثلاً: البحر المحيط 1/518.

104) انظر مثلاً: المصدر نفسه 334/1، 140/2، 152، 339، 341، 347، 492.

105) المصدر نفسه 69/5.

106) المصدر نفسه 145/5.

107) المصدر نفسه 334/1.

108) الكشاف 135/4، 208، ومغني اللبيب 113، 589، 708.

109) سورة المائدة، الآية 27.

110) الكشاف 658/1.

112) البحر المحيط 476/3.

113) سورة البقرة، الآية 17.

114) البحر المحيط 208/1-209.

115) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

116) انظر مثلاً: المصدر نفسه 124/1، 142، 462، 37/2-38، 302/3، 481، 516، 8/4، 413، 65/5-66، وارتشاف الضرب 583/2-584.

117) انظر مثلاً: المصدر نفسه 126/1-127.

118) انظر مثلاً: المصدر نفسه 212/1.

119) انظر مثلاً: المصدر نفسه 253/1، 334، 487/3، 172/4.

120) انظر مثلاً: المصدر نفسه 324/2، 535/3، 77/4، 324.

121) انظر مثلاً: المصدر نفسه 420/1.

122) انظر مثلاً: المصدر نفسه 471/1، 28/4.

123) انظر مثلاً: المصدر نفسه 658/1، 170/4.

124) انظر مثلاً: المصدر نفسه 611/1-612.

125) انظر مثلاً: المصدر نفسه 632/1.

126) انظر مثلاً: المصدر نفسه 55/2، 305-306، 453، 144/4، 80/8.

127) انظر مثلاً: المصدر نفسه 83/2، 361/4.

128) انظر مثلاً: المصدر نفسه 448/2.

129) انظر مثلاً: المصدر نفسه 76/3، 382، 80/4، 144، 293، 8/6.

130) انظر مثلاً: المصدر نفسه 95/4.

131) انظر مثلاً: أبو حيان التوحيدي، أثير الدين محمد: منهج المسالك، ص 25، 53.

132) انظر مثلاً: البحر المحيط 346/6-347.

133) انظر مثلاً: ارتشاف الضرب 481/2.

134) انظر مثلاً: البحر المحيط 148/3، 361.

135) انظر مثلاً: المصدر نفسه 148/3.

136) انظر مثلاً: المصدر نفسه 231/3.

137) انظر مثلاً: المصدر نفسه 126/3.

138) انظر مثلاً: المصدر نفسه 530/1، 324/3، 346، 430/4، 70/7، 414-415، 430.

139) انظر مثلاً: أبو حيان التوحيدي، أثير الدين محمد: النكت الحسان، ص 62.

140) انظر مثلاً: البحر المحيط 336/3-337، 301/4.

141) انظر مثلاً: أبو حيان التوحيدي، أثير الدين محمد: تذكرة النحاة، ص 502-503.

142) انظر مثلاً: المصدر نفسه، ص 502.

143) انظر مثلاً: البحر المحيط 428/1، وارتشاف الضرب 22/2، 76، 77، 105، 202، 518، 543، 559، 564، 270/3.

144) انظر مثلاً: البحر المحيط 148/2، 358، 111/3، 7/8، وارتشاف الضرب 84/2، 129، 141، 217، 441، 591/2-592.

145) انظر مثلاً: البحر المحيط 136/1.

146) انظر مثلاً: المصدر نفسه 266/2، وتذكرة النحاة ص 485.

147) انظر مثلاً: ارتشاف الضرب 492/2-493.

148) سورة الذاريات، الآية 17.

149) الكشاف 401-402.

150) المصدر نفسه.

151) سورة البقرة، الآية 150.

152) البحر المحيط 615/1-616.

153) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

154) انظر مثلاً: المصدر نفسه 148/1-151، 164، 182، 211-212، 246-247، 281، 455، 460-461، 97/2-99، 347، 348، 411، 420-422، 76/3، 103-104، 175-176، 423، 505، 43/4، 44، 129-131، 163-164، 404.

155) المصدر نفسه 226/1.

156) إن الأسباب التي تكمن وراء تعدد الأوجه في التحليل النحوي، هي: أولاً – الخروج على القاعدة، فالشواهد التي تخرج على القواعد تؤدي إلى خلاف وتنوع في تحليلها، وثانياً – طبيعة اللغة، وذلك عندما تقبل بعض العناصر التركيبية أكثر من وجه، من غير أن تخرج على القواعد، أو أن يؤثر فيها أمر سياقي، مثل: (ما) و(من)، حين تحتمل كل منهما الموصولة والشرطية، في عبارة ما، وثالثاً – المعنى، فقد يؤدي تعدد الفهم الدلالي للعبارة إلى تعدد في تحليلها النحوي، ورابعاً – الاجتهاد، وهو الذي ينبني على الأسباب المذكورة. وقد نوقشت هذه الأمور في دراسة بعنوان: «أسباب التعدد في التحليل النحوي» للباحث محمود حسن الجاسم، نشرت بمجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد (66)، 1425-2004، ص 93-156.

157) المراد بالأسس جملة القضايا التي يرتكز عليها النحاة في التحليل النحوي عامة، في الجوار والرفض والترجيح والتضعيف، وهذه الأسس تعود إلى خمسة أمور، هي: 1 – السماع، وذلك حين يوصف النمط الذي عليه الوجه بأمر يتعلق بالكلام المحتج به (بالمسموع)، فيقال مثلاً: وهذا كثير في كلامهم، وهذا لم يسمع به... إلخ، 2 – الأصل، فقضاياه تعد قواعد توجيهية يعتمدها النحاة، كقولهم: الأصل الإفراد، والتركيب فرع، 3 – آراء النحاة، حين تعتمد في التحليل النحوي، فيقال مثلاً: وهذا الوجه لم نسمع به من نحوي، وهذا عليه جمهور النحاة، 4 – المعنى، والمراد جملة الأمور المتعلقة به، حين تعتمد في التحليل النحوي، كقولهم: وهذا يؤدي إلى فساد المعنى، والمعنى يقتضي كذا، ونحوه، 5 – القياس، وذلك عندما تكون قضايا القياس طرفاً في التحليل النحوي، مثل استحضار القواعد، ومحاكمة الشاهد في ضوئها، وقد نوقشت هذه الأسس في دراسة بعنوان «أسس التحليل النحوي» للباحث محمود حسن الجاسم، نشرت بمجلة الدراسات اللغوية التابعة لمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، مج (4)، ع (1)، 1423-2002، ص 87-176.

المصادر والمراجع

ابن الأنباري، كمال الدين أبو البركات: **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**. معه كتاب الانتصاف من الإنصاف لمحمد محيي الدين عبدالحميد، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية بحمص، 1988-1989م «تصوير».

البستاني، بطرس، **محيط المحيط**، مكتبة لبنان، 1979م.

الجاسم، محمود حسن: **أسباب التعدد في التحليل النحوي**، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد (66) 1425-2004.

التحليل النحوي تعريفه وطبيعته، مجلة كلية الدراسات الإسلامية واللغوية بدبي، ع (20)، 1421-2000.

ابن جني، أبو الفتح عثمان: **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، تحقيق علي النجدي ناصف وعبدالحليم النجار وعبدالفتاح شلبي، وزارة الأوقاف بمصر، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء كتب السنة 1415هـ - 1994م.

حسان، تمام: **الأصول «دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب»**، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1982م.

ضوابط التوارد. مجلة مجمع اللغة العربية بمصر، ج (58)، 1986.

اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1973م.

أبو حيان التوحيدي، أثير الدين محمد بن يوسف: **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، تحقيق وتعليق مصطفى أحمد النمّاس، د.ن ط (1) 1404هـ - 1984م.

تفسير البحر المحيط، دراسة وتحقيق وتعليق عادل أحمد عبدالموجود وعلي محمد معوض وآخرين. دار الكتب العلمية، بيروت، ط (1) 1413هـ = 1993م - 1416هـ = 1995م.

تذكرة النحاة، تحقيق عفيف عبدالرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط (1)، 1406هـ - 1986م.

منهج السالك في الفية ابن مالك، تحقيق سيدني جلاسر، نيوهافن، كونيكتيكت، الولايات المتحدة الأمريكية، 1947م.

النُّكت الحِسان في شرح غاية الإحسان، تحقيق ودراسة عبدالعزيز الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط (2)، 1408هـ - 1988م

الخوارزمي، محمد بن أحمد: **مفاتيح العلوم**، إدارة الطباعة المنيرية بالقاهرة، 1432هـ.

خياط، يوسف، و**مرعشي**، نديم: **المصطلحات العلمية والفنية**، دار لسان العرب، بيروت، 1970م.

الراجحي، عبده: **النحو العربي الدرس الحديث «بحث في المنهج»**، دار النهضة العربية، بيروت، 1979م.

الزمخشري، جار الله محمود بن عمر: **بلوغ الأرب في شرح لامية العرب**. جمع وتحقيق محمد عبدالكريم القاضي ومحمد عبدالرزاق عرفان، دار الحديث بالقاهرة، 1989م.

الفائق في غريب الحديث، تحقيق علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار رحياء الكتب العربية بالقاهرة، ط (1) 1364هـ/1945م.

الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: تحقيق عبدالرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط (1) 1417هـ/1997م.

زهران، البدراوي: **ظواهر قرآنية في ضوء الدراسات اللغوية بين القدماء والمحدثين**. دار المعارف بمصر، ط (2) 1993م.

السعران، محمود: **علم اللغة** «مقدمة للقارئ العربي»، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية بجامعة البعث، بحمص، 1415هـ/1994م، «تصوير».

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان: **كتاب سيبويه**، تحقيق عبدالسلام هارون، دار القلم، القاهرة 1966م.

السيد، عبدالحميد مصطفى: **التحليل النحوي عند إبراهيم هشام الأنصاري**، مجلة البلقاء للبحوث والدراسات، جامعة عمّان الأهلية بالأردن، مج (2)، ع (1)، 1413هـ/1992م.

عبّادة، محمد إبراهيم: **الجملة العربية** «دراسة لغوية نحوية». منشأة دار المعارف بالإسكندرية، مطبعة التقدم، د.ت.

عكاشة، ثروت:، **المعجم الموسوعي للمصطلحات الثقافية** «إنكليزي، فرنسي، عربي». مكتبة لبنان – الشركة المصرية العالمية، د.ت.

ابن فارس، أبو الحسين أحمد: **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق عبدالسلام هارون، مطبعة مصطفى الحلبي وأولاده بمصر، ط (2) 1392هـ – 1972م.

الفرّاء، أبو زكريا يحيى بن زياد: **معاني القرآن**، حقق الجزء الأول والثاني أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة 1955م، وحقق الجزء الثالث عبدالفتاح شلبي، وراجعه علي النجدي ناصف، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1972م.

قباوة، فخر الدين: **التحليل النحوي أصوله وأدلته**، الشركة المصرية العالمية للنشر – لونجمان، ط (1)، 2002م

المورد النحوي الكبير، دار طلاس بدمشق، ط (4) 1407هـ – 1987م.

قدور، أحمد: **العربية الفصحى المعاصرة**، «دراسة في تطورها الدلالي من خلال شعر الأخطل الصغير»، الدار العربية للكتاب بتونس، 1991م.

مجموعة، مجمع اللغة العربية بالقاهرة: **المعجم الوسيط**، دار أمواج ودار الفكر ببيروت، ط (2)، 1407هـ – 1987م.

مرعشي، نديم وأسامة: **الصحاح في اللغة والعلوم**، دار الحضارة العربية ببيروت، ط (1) 1975م.

أبو المكارم، علي: **أصول التفكير النحوي**، كلية التربية بالجامعة الليبية، ليبيا، 1393هـ – 1972-1973م.

الموسى، نهاد: **تحقيق في الحال، هل تقع في العربية نفياً؟**، مجلة اللسان العربي، مج 17، ج 1، جامعة الدول العربية للتربية والثقافة والعلوم بالرباط، 1399هـ – 1979م.

ابن هشام الأنصاري، جمال الدين: **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمدالله، منشورات جامعة حلب «تصوير».

وهبه، مجدي: و**المهندس**، كامل: **معجم المصطلحات العربية للغة والأدب**، مكتبة لبنان، بيروت، 1979م.